

بين المشتري والكار حيث يرجع الاكار والارجح المشتري الا المشتري
غير مفضل لانه فلم يحض والارجح عليه فارجح الامل التي منعوا
عنه الظلم واما الاكار بطلب منه من ثلثه وكان هو استغنى
بامر رب الارض فاذا ادى رجع على من اوقعه في هذه العهدة
معلم له خليفة في المكتب ولم يستاجر به بشي ولم يشترط له شيئا
وهو يعلم الصبيان ويكتب الواحهم فانه يجوز للمعلم دفع الزكوة
اليه الا ان يكون بحيث لو لم يعط لم يعمل له في مكتبه ذلك لانه
يكون في مقابلة العمل فلا يقع عن الزكوة وعلى هذا يخرج مسائل
كثيرة في رجل اشترى اعيانا منقولة بواجبها ومته ومثامه
ومسانته ويحصل له من المنقولات مال عظيم لا يجب الزكوة فيها
لانها ليست بال التجارة فانه يحسبها ويتنفع بها نوع التفاع
فصار كالا استعمال فلم يجب في ذلك شئ **الباب الرابع**
علوي له مشاهرة من مال الخراج يوصل اليه في كل سنة فوهبها
لغيره ووكله بقبضه لا يجوز لان العلوي لا يملكها قبل القبض
ولا يصح جعلها منه لغيره ولا يورث عنه لانه لم يملكها بجوز دفع
الخراج الى العلوي ولا يجوز دفع العشرة والزكوة اليه مؤذن بغير
عقد سؤال الفقراء لاختلاف الصدقات من الجملة فدفع اليه ثمان مائة

ولم يحضر نية الزكوة ثم قبل دفع المؤذن الى الفقيه نوي الزكوة
فانه يجزيه عن الزكوة ويد المؤذن يد الدافع الى ان يدفع الفقيه
ولو خلط المؤذن ما يافد من الجملة فانه يقض لان الخلط
استهلك ولو دفع بعد الخلط الى الفقيه فانه يكون دافعا من مال
نفسه وعليه ضمان الاول بجل اشترى ضبعة وكانت في يده
سنتين ليستغلها ويؤدى خراجها ثم اشترى رجل بالبنينة
فانه لا يرجع المشتري على المشتري بالخراج لانه ادى دين غيره
بغير اذنه ولانه ظهر انه غاصب والخراج على الغاصب بالاجماع
اذا لم ينقص ذراعتة الارض ولم يقض وان نقص ضمن فكذا
شذ ان رده وعندهما ان كان الضمان اقل من الخراج فالخراج
على الغاصب ان كان اكثر فعلى المالك يؤديه من الضمان
الناب الى المس قال رجل له مائة درهم في الخراج والخراج
الزكوة خمسة دراهم وهو صحيح واستبدل بالقرضه ووفرق
على الفقراء فانه يجوز ويكون مقفرا في الاداء رجل عليه الف درهم
مهر ولا تلتامة دينار تجزئها لا يجب الزكوة ايضا لانه مدون
ولو كان له ضياع وعقار سوى ثلثمائة دينار فانه لا يجب الزكوة
ايضا لان المهر ديني والدين يعرف الى النقد الذي في يده الا الاثر

مطلوب
خراج على الغاصب بالاجماع